اقتصاد

فوق الطاولة

تكحيل حكومي!

علي هاشم

لا أبلغ من نيّات حصر استيراد الخيوط بالصناعيين كخطة مبتكرة لدعم تنافسية صناعتنا النسيجية، في تجسيد المثل الشائع: (إجا ليكحّلها فأعماها)!

وفق هذا الطراز من القرارات، يخيّل للمرء بأن (التكحيل) رغبة حكومية دفينة، وأن تطلّعها الدائم إلى ممارسته، يدفعها أحياناً إلى خوض جولتين متراكمتين منه على العين ذاتها، مع بذل جهود دؤوبة لتوسيع قائمة الزبائن المحتملين لخبراتها التجميلية المتواضعة، حصر استيراد الخيوط مثال حيّ لذلك، إذ هي لو قاومت، سابقاً، رغبات التجار الجامحة في حماية تدفق المُهرّب والمُستورد من الألبسة نحو أسواقنا كسبب جوهري في تراجع تسويق منسوجاتنا، لما أعمت الصناعيين آنذاك! ولما تسنّى لها خوض جولة جديدة «لحمايتهم» اليوم، عبر إعماء التجار لكن، وقياساً بفرضية نزوعها الشديد المتوقع إلى «التكحيل»، فلو فعلت، فكيف كان لها أن تضمن خطّ إمداد مأمون من الزبائن كالذين سيصطفون أمام صالون قراراتها ساعة إقرار الحصر، بمن فيهم ذلك الطابور الطويل من الورش والمنشآت الصغيرة!

في الشكل، تتطلع رسالة الحصر المقتضبة للتمظهر كأرفع الإيماءات عن مقاصدها في إطلاق حمائية داخلية مبتكرة للصناعة النسيجية الوطنية من الاستغلال السعري في موادها الأولية، إلا أن فحواها يفصح أيضاً عن أن حضور التجار في المعادلة التنافسية يقف دون ذلك تبعاً لعائق سعري يميل لمصلحتهم إزاء المشتريات الصناعية المباشرة، ما تطلب تجاوزه بالحصر، عند هذه النقطة، يبزر التعارض الطريف في الشقّ المعلن من رسالتها ذاتها: حماية الصناعة الوطنية من باب تخفيف الأعباء المالية عليها، عبر زيادة الأعباء المالية عليها!

لاحقاً لقرارها المحتمل، ورغم تفهم عادتها المزمنة في تجاهل مصالح الصناعات الصغيرة، ستساهم الحكومة في خلق واقع تنافسي مريض سيحرم الأغلبية الساحقة من صنّاع النسيج الصغار على وجه الخصوص، من منافسة سعرية في موادهم الأولية بما سيفضي، بالضرورة، إلى منتجات خالية التنافسية، وحينها سيتطلب الأمر مزيداً من الحماية لهم في وجه المستورد والمهرّب، ناهيك عما يذخر به القرار من تضارب مصالح جراء تعريضهم لتضييق تنافسي تقليدي لا بد أنه سينبثق من تحكّم أقرانهم الكبار الذين يتمتعون، وحدهم، بالقدرة الفنّية والمالية على استيراد الخيوط!

بغض النظر عما تؤسس له الحصرية من خلل تقليدي، وعن مخالفتها الجسيمة لقوانين التنافس ومنع الاحتكار، فإن حلول الحكومة المستوحاة من «إقطاعيات» الاقتصاد، واستسهال تنصلها من مسؤولياتها كشرطي مرور لتدفقاته المترابطة، إنما يساعد في فهم منهجية نجاحها في تأمين زبائن دائمين لهواياتها في التكحيل، لكن ليس لخدمة الإنتاج، ووفق كلا الاحتمالين، فعلى كبار الصناعيين ممن آثروا الانتصار للقرار، الحذر جيداً من أمنياتهم لئلا تتحقق، كما عليهم مقاومة غواية طعم الحيتان المتخفّي في قرار الحصر حفاظاً على مصدر فخرهم كمنتجين، إذ إن الإصابة بـ«نزلة التجار» قد لا يتسنى الشفاء منها بسهولة.

أما الحكومة، وتخفيفاً من الضحايا الجانبيين لهواياتها، فسيتطلب الأمر بحثاً مسبقاً عما يكفل عدم المساهمة في تخليق خلل لا تحتاج إليه الأسواق عبر تعريض إنتاج الورش والمنشآت الصغيرة لضغوط جديدة، وهذا بالطبع، ما لم تستمرئ فكرة إخضاع مفاصل قرارها لدورات مكثفة في التكحيل الاحترافي.

التحقيق مع ١٥ مديراً ورئيس قسم في المصرف يبدأ غداً

أكبر تسويات الحكومة للقروض المتعثرة ينجز في «العقاري».. قرضان بـ١٩ مليار ليرة

عبد الهادي شباط

يبدو أن ما فتحته الحكومة من ملفات كبيرة وذات صلة بمكافحة الفساد من خلال معالجة الخلل بالسياسات التي أدت إلى فوات المنفعة على الخزينة العامة في ملف القروض المتعثرة باتت تسفر عن إيجابيات ومخرجات ملموسة، حيث بدأت بعض المليارات بالعودة فعلياً إلى المصارف العامة، وفي هذا السياق كشف مصدر حكومي مسؤول لـ«الوطن» عن إنجاز تسوية لقرض متعثر لدى المصرف العقاري بقيمة ١٠ مليارات ليرة سورية، تم الانتهاء منها، على حين يتم العمل على إنجاز تسوية ثانية بقيمة ٩ مليارات ليرة أصبحت في المراحل الأخيرة قبل إعلان إنجازها بشكل نهائي. ومن المتوقع أن توظف هذه المليارات بإعادة ضخّها عبر القنوات التنموية من جهة، وأن تسهم في تحقيق طمأنينة للمستثمرين من جهة ثانية.

ويبدو أن الحكومة عازمة على المضي قدماً في ملف القروض المتعثرة ومعالجته رغم ما يخفيه من صعوبات وعقبات، وخاصة أن الملف شديد التشعب، وربما كل حالة من القروض المتعثرة تحتاج لبحث واستقصاء ومعالجة منفردة ولا بد من التعامل معها بما يناسبها من قرارات وإجراءات، وبما أن الحديث حول تسويات مالية كبيرة لدى المصرف العقاري لا بد من التطرق لقرار كف اليد الذي أصدره وزير المالية مأمون حمدان قبل نحو شهر بحق ١٥ مديراً ورئيس قسم في المصرف العقاري، وصرّح وقتها بأن قرار كف اليد هو قرار احترازي، بمعنى إعادة من لم تثبت مخالفاتهم بالتحقيق إلى العمل، وهنا علمت «الوطن» من مصادر مسؤولة أن كل المديرين ورؤساء الأقسام الذين شملهم القرار الاحترازي بكف يدهم عن ممارسة مهامهم الموكلة إليهم، طلب منهم عدم الحضور لوظائفهم وتم إيقافهم عن العمل وإيقاف صرف أجورهم الشهرية وجميع تعويضاتهم والخدمات الطبية التي كانوا يستفيدون منها، وفي هذا السياق كشف مصدر مصرفي مسؤول أن يوم غد الإثنين سيكون بداية التحقيق في هذا الموضوع وبحث مدى مسؤولية كل مدير أو رئيس قسم ممن شملهم القرار الاحترازي، ليبقى السؤال الذي يفرض نفسه: بما أن القرار احترازي واللجان المكلفة بالتحقيق معهم لم تبدأ عملها، فلماذا تم التسرع بإيقافهم عن العمل وإيقاف أجورهم وتعويضاتهم الشهرية؟ ولماذا لم يتم انتظار نتائج التحقيق واتخاذ القرارات والإجراءات بحق كل منهم حسب هذه النتائج؟ وخاصة أن أسباب كف اليد متنوعة، وتتعلق بالتقصير في العمل، والتقصير في الملاحقة القضائية للقروض المتعثرة منها ما هو في المناطق الساخنة، إضافة إلى أخطاء وتجاوزات ترتبط في منح القروض، وبالتالي كان من الأجدى انتظار نتائج التحقيق التي ستسفر عنها الجهة المكلفة بالتحقيق سواء كانت الجهاز المركزي للرقابة المالية أو هيئة الرقابة والتفتيش، ليكون الحكم والإجراء متناسبين وصحيحين في كل حالة تجاوز.. علماً أن أغلب الحديث الدائر في أروقة المصرف تتمحور حول محاسبة من كان يضغط على بعض المديرين لتنفيذ أوامر الجهة الأعلى في الإدارة، وأنه كما جرت العادة قد يتحمّل بعض الموظفين تبعات فساد إداراتهم والذين من ورائهم، من دون إنكار أهمية محاسبة الفاسدين مهما كانت مناصبهم، لكن من غير الموضوعي في ملف القروض تقديم بعض الإدارات المأمورة كـ«كبش فداء»، أو تجاهل أخطاء أو فساد أي مدير أو مسؤول.

جزماتي لـ«الوطن»: ٢٥ كغ ذهباً خاماً تدخل سورية شهرياً بقصد الصياغة وإعادة التصدير

علي محمود سليمان

كشف رئيس جمعية الصاغة بدمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» عن دخول نحو ٢٥ كغ ذهباً خاماً شهرياً إلى سورية عبر الحدود إلى ورشات الذهب بقصد الصياغة وإعادة التصدير للكمية نفسها وفق الاتفاق المعمول به. مبيناً أن حالة الركود التي شهدتها أسواق الذهب بدأت بالانحسار تدريجياً، إذ تحسنت حركة الدمغ في جمعية الصاغة لتصل إلى قرابة ١ كغ ذهب يومياً بعد أن كانت انخفضت لدرجة كبيرة جداً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح جزماتي أن الانخفاض الطفيف في أسعار الذهب يعود لتغيرات سعر الأونصة الذهبية عالمياً حيث سجلت مع بداية الأسبوع الحالي سعراً بـ١٢٥٧ دولاراً، وعليه فقد سجل غرام الذهب عيار /٢١/ سعراً بـ١٩ ألف ليرة سورية، حيث تم التسعير على أساس دولار وسطي بـ٥٣٥ ليرة سورية، لتسجل الليرة الذهبية السورية سعراً بـ ١٥٩ ألف ليرة سورية، والأونصة الذهبية السورية سعراً بـ٦٩٠ ألف ليرة سورية، وبهذا الخصوص يوضح جزماتي أنه لا وجود لصك أي ليرات أو اونصات ذهبية منذ نحو الشهرين، وذلك يعود لاتجاه حركة البيع بشكل عكسي، حيث تقدم الناس على بيع الليرات والأونصات الذهبية التي ادخرتها سابقاً للقيام بعمليات الإصلاح والترميم لمنازلها والبدء بفتح مشاريع أو شراء بضائع وخاصة في المناطق التي عادت آمنة وتحت سيطرة الدولة.

وفي هذا السياق يتفق رئيس جمعية الصاغة بحلب عبدو موصللي مع حديث جزماتي، مؤكداً أنه لم تشهد جمعية الصاغة بحلب أي عمليات صك لليرات والأونصات منذ أكثر من شهر، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن ورشات صك وصياغة الذهب في حلب لم تقم بصك أي ذهب ادخار في الآونة الأخيرة بالتزامن مع حركة الركود التي شهدتها محلات الذهب بحلب، مع حركة بيع للمصاغ الذهبي من خواتم وحلق وسواها تقوم ببيعها العائلات الحلبية لتقوم بترميم منازلها وخاصة في الأحياء الشرقية.

لافتاً إلى أن محلات الذهب في المحافظات الأخرى تشهد حالة ركود، معتبراً أنه وضع مؤقت مع قرب انتهاء الامتحانات وبدء موسم الحصاد، حيث يقدم الفلاحون في الحسكة والقامشلي إلى تحويل أثمان محاصيلهم إلى مدخرات ذهبية، وذلك قبل بداية شهر رمضان المبارك الذي تنخفض فيه حركة البيع خلال العشرين يوماً الأولى وتعود للتحسن في الأيام العشرة الأخيرة قبل عيد الفطر.

وأشار موصللي إلى أن جمعية الصاغة تقدمت بطلب إلى وزارة الصناعة للموافقة على طبع إيصالات تبرع لمصلحة الجمعية بمبلغ إجمالي يصل إلى ١٠ ملايين ليرة سورية، مقسمة إلى إيصالات تبرع بقيمة ٥ آلاف ليرة سورية وإيصالات تبرع بقيمة ١٠ آلاف ليرة سورية، للحصول على تبرعات من الحرفيين والصناعيين لترميم المقر القديم لجمعية الصاغة والذي يقع قرب الجامع الأموي في حلب القديمة، حيث حصلت الجمعية على موافقة الاتحاد العام للحرفيين، وعليه سيتم تشكيل لجان لجمع التبرعات بعد الحصول على موافقة وزارة الصناعة.

سرعة الإنترنت تهبط إلى النصف

«الاتصالات»: صعوبات في إنجاز الاتفاق مع الجهة المسؤولة عن الإصلاح

قصي المحمد

كشف مصدر مسؤول في وزارة الاتصالات والتقانة لـ«الوطن» عن سبب استمرار الانخفاض الكبير في سرعة الإنترنت خلال الأيام الثلاثة الماضية الذي يعود إلى صعوبة الاتفاق مع الجهة المسؤولة عن الإصلاح وهي إحدى الشركات المصرية المشرفة علي الخدمة المغذية لسورية.

وبين المصدر أنه ما زال العمل مستمراً حتى الآن ولا نتيجة لإصلاح الخلل الحاصل الذي أدى إلى تراجع سرعة الإنترنت حتى النصف مؤكداً أنه لا فترة زمنية معينة لإعادة إصلاح العطل وتأمين عودة الخدمة إلى ما كانت عليه.

وكانت وزارة الاتصالات والتقانة قد أعلنت منذ يومين عن تدني مستوى خدمة الإنترنت نتيجة انقطاع أحد الكوابل البحرية الدولية الناقلة للخدمة مؤكدة الوزارة أنه تم التواصل مع الشركة المعينة بالإصلاح.

كما قد أعلنت عن نيتها لتوسيع نطاق البوابة الدولية إلى ٣٢٠ غيغا خلال العامين القادمين وذلك ضمن إطار خطة عمل الوزارة مستقبلاً مع العلم أنه خلال العام الجاري تم رفع سعة البوابة إلى ١٣٠ غيغا.

بعد حلب.. صناعيو دمشق وريفها يطالبون الحكومة بإيقاف التهريب

بضائع تركية بشهادات منشأ مزورة تغرق أسواقنا ووزير المالية: الضابطة الجمركية لا تظلم أحداً

هناء غانم

طرح صناعيو دمشق وريفها عدة مطالب وقضايا اعتبروها السبب الرئيس في إعاقة تقدم الصناعة الوطنية، وذلك خلال اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة دمشق وريفها يوم أمس. وتجلى أبرزها بضرورة إيجاد حل جذري لمشكلة تهريب البضائع من الدول المجاورة وإغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة والمهربة ولاسيما البضائع التركية التي يتم تزوير شهادات المنشأ الخاصة بها وتهريبها تلافيا لدفع رسومها الجمركية.

مؤكدين أن نقل البضائع من مكان إلى آخر مكلف بشكل كبير، إضافة إلى موضوع الكشف عن السيارة الذي يتكرر على السيارة ذاتها لأكثر من خمس مرات الأمر الذي ينعكس سلبا على المنتج الوطني، إضافة إلى موضوع الترفيق، مطالبين بإيجاد حل للبضائع المهربة التي تغزو الأسواق، وحل مشكلة الخيوط وتخفيض أسعارها حتى يتمكن الصناعي من المنافسة، إضافة إلى أهمية إيجاد حلول للعديد من الصناعات كالجلود والرخام والمنظفات والأقمشة، منوهين بأهمية إعادة ترشيد استيراد الأقمشة والألبسة وتنشيط التصدير ليس إلى الدول المجاورة بل فتح المجال للصناعيين لتصريف منتجاتهم بطرقهم الخاصة.

بدوره أكد رئيس غرفة دمشق وريفها سامر الدبس العديد من القضايا التي اعتبرها مهمة وحيوية لاستمرار الإنتاج الصناعي، داعياً الجهات الحكومية لمعالجة واقع الإنتاج الصناعي ولاسيما موضوع تسهيل منح التراخيص الإدارية المؤقتة للصناعيين والصناعات المهجرة لمزاولة نشاطها بشكل مؤقت، لافتا إلى أنه يتم العمل على إصدار الصك التشريعي اللازم، إضافة إلى ضرورة التعاون مع الجهات المعنية لتسليم المنشآت الصناعية في المناطق المحررة لأصحابها وإعادة العمل بها، وخاصة منطقة فضلون ومنطقة تل كردي، منوها أن اجتماعات لجان هذه المناطق والزيارات الميدانية لا تتوقف من أجل متابعة جميع الأمور والعمل من خلال لجنة الكهرباء المشتركة بين وزارة الكهرباء والغرفة على حل مشكلات الكهرباء وتنظيم التقنين وتقسيط الدفعات لمراكز التحويل الكهربائية في المعامل المتضررة من دون فوائد والعمل على المساعدة في تزويد كامل مخصصات الصناعيين من المحروقات من القطاع الخاص وتمثيل الصناعيين في اللجان الحكومية ومجالس إدارة الهيئات الرسمية والسعي لحل العديد من المواضيع المتعلقة بالنقل ومنها موضوع نقل المواد الكيميائية والترفيق والتنسيق مع الجمارك وتسمية ممثلين عن الغرفة الصناعية لمرافقة الضابطة الجمركية التي تقوم بدخول المنشآت الصناعية، كذلك العمل مع هيئة المواصفات والمقاييس لتعديل بعض المواصفات حسب طلب الصناعيين والسماح باستيراد الزيوت المهدرجة التي تدخل بالعديد من المنتجات الغذائية والعمل على تسريع صرف مستحقات حوافز التصدير للصناعيين إضافة للمطالب المتعلقة بتسوية مخالفات البناء والتوسعات لأبنية المنشآت الصناعية، وكذلك متابعة اعتماد المخططات التنظيمية للمناطق الصناعية المعتمدة. وأشار الدبس إلى أنه يتم العمل حالياً مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية لإنشاء مشفى للعمال في عدرا العمالية والسعي بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية لتطوير العمل الإداري والتنظيمي بالغرفة حيث تم اعتماد هيكل تنظيمي جديد للغرفة وتفصيل مهام العمل وفق بطاقة الوصف الوظيفي وإحداث مكتب للمتابعة.

بدوره أكد وزير المالية مأمون حمدان أن الصناعي هو شريك الحكومة والمهم هو تطوير الصناعة وإعادة عجلة الإنتاج بغض النظر على شكل الملكية سواء للقطاع العام أو الخاص مع المحافظة على استقلالية القرار السوري، لافتاً إلى أن معالجة التهريب يتطلب ضرورة التوجه إلى ثقافة استهلاك المنتج المحلي، والتي تتمثل بمقاطعة المنتجات المستوردة أو المهربة لأن الحفاظ على المنتج الوطني لا يمكن أن يتم إلا بهذه الطريقة، مشيراً إلى أن موضوع التهريب وضبط الحدود شائك وليس بالأمر السهل، علماً بأن هناك إجراءات قمع رادعة للتهريب، مع تأكيده بأن الضابطة الجمركية لا تظلم أحداً.

مشيراً إلى أن هناك سيلاً من الإعفاءات للصناعيين، ولاسيما رسوم الإنفاق الاستهلاكي أو الإعفاء من الرسوم الجمركية باستيراد الآلات والتجهيزات الداخلة بالصناعة السورية، إضافة إلى غيرها من المواد الداخلة في الصناعة، وفتح باب الاستيراد لكل مستلزمات الصناعة.

واعتبر أن مشكلة الصناعة الوطنية هي في تسويق المنتج الوطني، لافتا إلى ضرورة الاتفاق على مقاطعة المنتجات والبضائع المستوردة والاعتماد على المنتج الوطني، طالباً من الصناعيين توصيف مشكلاتهم في كتاب رسمي لعرضها على اللجنة الاقتصادية، ولاسيما أنه لدى الصناعيين ممثلون في الاجتماعات لحل مشكلاتهم.

لافتاً إلى أن الصناعي رغم جميع العقبات لا يزال يعمل ليلاً ونهاراً. منوهاً بأن الهم الأساسي للحكومة اليوم هو استنهاض الصناعة والزراعة وتقديم الدعم غير المحدود لهما وتقديم كل ما يحتاجه الصناعيون بشتى الطرق.

الحكومة غير راضية عن نسب التحصيل الضريبي المدرجة في الموازنة

الوطن

دعا وزير المالية مأمون حمدان إلى عدم بناء التكليف الضريبي الحالي بالاستناد إلى التكليف الضريبي المسجل للمكلف قبل عام ٢٠١١، وإنما لحظ رقم العمل الفعلي الحالي للمكلف ليكون أساساً في تكليفه الضريبي الجديد، حيث عبر الوزير خلال اجتماعه أمس مع إدارة الهيئة العامة للضرائب والرسوم ومديري الماليات ورؤساء أقسام الدخل والدخل المقطوع في مديريات المالية في المحافظات، بحضور معاون الوزير بسام عبد النبي، عبر عن عدم رضاه وعدم رضا الحكومة عن نسب التحصيل الضريبي المدرجة في الموازنة العامة، وعدم ارتقاء نسبة التحصيل الضريبي إلى المستوى المنطقي المطلوب.

كما شدّد على وجوب تحصيل حقوق الخزينة من ضرائب ورسوم وفق الأنظمة والقوانين النافذة من دون استثناء وبما يحقق العدالة الضريبية، وضرورة خلق ثقافة ضريبية جديدة يفهم من خلالها المكلفون بأن هذه الضرائب هي واجب وطني وأخلاقي، وأن الضرائب التي تدفع سوف تنعكس على المكلفين وعلى أولادهم بشكل أو بآخر وعلى مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة، مبيناً أن الدول التي لا تعتمد على نفسها في إيجاد مصاريف نفقاتها ستكون رهينة للاستدانة من الخارج والخضوع لشروط المقرضين وهذا ما لا يمكن أن تقبله الحكومة السورية.

موضحاً أن وزارة المالية لم تفرض ضرائب جديدة، لكنها لن تتهاون في تحصيل حقها من الضرائب وبالطرق القانونية، مؤكداً أنه ستتم محاسبتهم ومعاقبة المقصرين من الموظفين في أداء عملهم، داعياً الجميع إلى تقديم مقترحاتهم ووجهات نظرهم في الأسباب التي تحول من دون الوصول إلى الضرائب الحقيقية والمنطقية للتكاليف الضريبية وكيفية تحسين واقع التحصيل الضريبي، وأن الأتمتة الشاملة التي تعمل عليها الوزارة ستحل الكثير من المشكلات التي تحصل حالياً، وستعمل على تخفيض مستوى تدخل العنصر البشري وبالتالي ستحدث نقلة نوعية في آلية عمل الإدارة الضريبية، التي لن نرضى أن تبقى على ما هي عليه، داعياً إلى تدريب الكوادر الجديدة بشكل مؤسساتي مدروس للاستفادة مما لديهم من إمكانات.

من جهتهم طرح مديرو ماليات المحافظات لواقع عملهم في محافظاتهم والعقبات التي تعترض عملهم ومقترحاتهم حول تحسين واقع الأداء الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية أهمها إعادة تأهيل مراقبي الدخل، وإعادة تصنيف كبار المكلفين والمهن العلمية، ودور لجان الإشراف، والإسراع في عمل اللجان الاستئنافية.

بينما عرض مدير عام هيئة الضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين لما تم الاتفاق عليه مع وزارة السياحة واتحاد غرف السياحة حول آلية تطبيق المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠١٧ المتعلق بالاتفاق مع أصحاب منشآت الإطعام، ودور الماليات المعول عليه في تطبيق هذا الاتفاق، كما استعرض تفاصيل عمل كبار ومتوسطي المكلفين والأرباح الحقيقية ولجان الطعن.